

الضغوط الاقتصادية تحبط مشاريع السعودية وتعثر شركاتها



وبذلك يرتفع عدد الشركات السعودية التي أفلست أو بدأت إجراءات مرتبطة بالإفلاس منذ مطلع يناير/كانون الثاني وحتى نهاية أغسطس/آب إلى 489 شركة، في مؤشر جديد على حجم الضغوط التي تواجه قطاع الأعمال في المملكة، وسط تساؤلات متزايدة بشأن قدرة الاقتصاد السعودي على استيعاب الالتزامات المالية الضخمة الناجمة عن التوسع في المشاريع العملاقة المرتبطة بـ«رؤية 2030».

وتوزعت إجراءات الإفلاس المسجلة خلال أغسطس على عدد من المحاكم والمدن الرئيسية، شملت الرياض والدمام وجدة والمدينة المنورة ومكة المكرمة وأبها وبريدة.

وتظهر البيانات الرسمية أن حالات التعثر امتدت بصورة متواصلة منذ بداية العام الجاري، إذ سجل شهر يناير دخول 72 شركة في حالات الإفلاس أو إجراءات الإفلاس، تلاه فبراير بـ48 شركة، ثم مارس بـ55 شركة، وأبريل بـ55 شركة، ومايو بـ63 شركة، ويونيو بـ64 شركة، ويوليو بـ62 شركة، قبل أن يسجل أغسطس 70 شركة.

وتشير هذه الأرقام إلى استمرار معدلات مرتفعة من التعثر بين الشركات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2026، بمتوسط يزيد على 61 شركة شهريًا، ما يضع واقع القطاع الخاص السعودي تحت دائرة الاهتمام، خصوصًا في ظل الخطاب الرسمي المتكرر بشأن تنامي دور الشركات والاستثمارات الخاصة باعتبارها أحد الركائز الأساسية لمشروع التحول الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدخول في إجراءات الإفلاس لا يعني بالضرورة تصفية جميع الشركات بشكل نهائي، إذ ينص نظام الإفلاس السعودي على إجراءات متعددة تشمل التسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي والتصفية وغيرها من المسارات القانونية. وتوضح لجنة الإفلاس «إيسار» أنها جهة حكومية مستقلة تعمل على تنظيم إجراءات الإفلاس وتعزيز شفافيتها ورفع كفاءتها.

غير أن ارتفاع عدد الشركات التي تلجأ إلى هذه الإجراءات يبقى مؤشرًا مهمًا على الضغوط التي تواجهها بعض المؤسسات، سواء نتيجة ارتفاع التكاليف أو ضعف التدفقات النقدية أو صعوبات التمويل أو التراجع في القدرة على الوفاء بالالتزامات.

ويأتي ذلك في مرحلة تواجه فيها السعودية تحديات اقتصادية ومالية متزايدة، بينما تواصل الحكومة تنفيذ برنامج «رؤية 2030» الذي يقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وتحويل المملكة إلى مركز إقليمي للاستثمار والسياحة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية.

لكن السنوات الأخيرة كشفت عن فجوة بين حجم الطموحات المعلنة والقدرة المالية والتنفيذية على إنجاز جميع المشاريع وفق الجداول الزمنية الأصلية.

وفي هذا السياق، شهدت مشاريع سعودية عملاقة مراجعات وتأجيلات وإعادة ترتيب للأولويات. وأفادت تقارير حديثة بأن صندوق الاستثمارات العامة بدأ مراجعة واسعة لمحفظته مشاريعه وشركاته، في ظل ضغوط مرتبطة بارتفاع التكاليف وتأخر بعض المشاريع والحاجة إلى التركيز على الاستثمارات ذات العائد الأعلى.

وكان مشروع «نيوم»، الذي يمثل أحد أبرز رموز «رؤية 2030»، قد واجه خلال السنوات الماضية انتقادات وتساؤلات بشأن التمويل والجدول الزمني وحجم المشاريع المقرر تنفيذها.

كما أشارت تقارير إلى إعادة النظر في عدد من المشاريع العملاقة وتأجيل بعضها أو تقليص نطاقه، في وقت تستعد فيه المملكة لاستحقاقات ضخمة تشمل معرض «إكسبو 2030» واستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2034.

وتكشف التطورات الأخيرة في مشروع «المربع الجديد» في الرياض جانباً من هذا المشهد، بعدما جرى تغيير القيادة التنفيذية للمشروع في إطار إعادة تقييم أوسع لمشاريع الصندوق السيادي، وسط تقارير عن ارتفاع التكاليف وتأخر التنفيذ.

ولا يعني ذلك أن «رؤية 2030» فشلت أو أن الاقتصاد السعودي دخل في حالة انهيار، إذ لا تزال المملكة تمتلك قدرات مالية ضخمة واحتياطيات كبيرة، كما تستمر مشاريع واستثمارات جديدة في قطاعات التكنولوجيا والسياحة والصناعة.

لكن ارتفاع عدد الشركات المتعثرة يثير تساؤلات جدية حول مدى استفادة القطاع الخاص المحلي فعليًا من الإنفاق الضخم، وما إذا كانت الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة قادرة على الصمود في بيئة اقتصادية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وقدرة عالية على تحمل المخاطر.

كما أن الاقتصاد السعودي واجه خلال عام 2026 ضغوطًا مالية إضافية، في وقت تحدثت تقارير اقتصادية عن عجز مالي وارتفاع الإنفاق الحكومي، بالتزامن مع تحديات إقليمية واضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة.

ومع وصول عدد الشركات التي أفلست أو بدأت إجراءات الإفلاس إلى 489 شركة خلال ثمانية أشهر فقط، تبدو الحاجة ملحة إلى قراءة أعمق لأوضاع قطاع الأعمال السعودي، بعيدًا عن الأرقام الاحتفالية المتعلقة بالمشاريع العملاقة.

فبينما تواصل الرياض الترويج لمدن مستقبلية ومشروعات بمئات المليارات، تكشف سجلات المحاكم ولجنة الإفلاس عن وجه آخر للاقتصاد؛ شركات تواجه صعوبات مالية وتدخل في إجراءات قانونية لإنقاذ أعمالها أو إعادة تنظيمها أو تصفيتها.

ويبقى السؤال الأبرز: هل تستطيع السعودية تحقيق التوازن بين الإنفاق الهائل على مشاريع «رؤية 2030» وحماية القطاع الخاص المحلي من موجات التعثر المتواصلة، أم أن ارتفاع أعداد الشركات التي تدخل إجراءات الإفلاس سيكون أحد المؤشرات الأكثر وضوحًا على كلفة الطموح الاقتصادي الضخم الذي تتبناه المملكة؟.